وزيرة التخطيط تبحث مع المنظمات الدولية التدخلات الإنسانية والتنموية

عدن / سبأ:

بحثت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، الدكتورة أفراح الزوبة، أمس، في العاصمة المؤقتة عدن، مع المدراء القطريين والمسؤولين في المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في اليمن، جهود التنسيق المشترك بين الحكومة والمنظمات، وسبل تطوير الشراكة بما يعزز فاعلية التدخلات الإنسانية والتنموية.

واستعرض الاجتماع، الذي حضره وكلاء الوزارة والمختصون، جملة من التحديات والمعوقات التي تواجه سير عمل المنظمات وآليات معالجتها، إضافة إلى مناقشة السبل الكفيلة برفع مستوى التنسيق وتحسين جودة التدخلات بما يحقق أثرًا ملموسًا للمستفيدين في مختلف المحافظات.

وأكدت الوزيرة الزوبة أهمية تعزيز التنسيق المؤسسي بين الحكومة والشركاء الدوليين، ومواءمة المساعدات المقدمة مع الأولويات الوطنية، بما يضمن توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر احتياجًا، وتحقيق استجابة فاعلة للاحتياجات الإنسانية والتنموية.

وأشارت إلى ضرورة تحسين أنظمة إدارة المساعدات، وتعزيز القدرات الوطنية في مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، إلى جانب ترسيخ مبادئ الشفافية وتبادل المعلومات والبيانات بين جميع الأطراف في مختلف البرامج والمشاريع.

ولفتت وزيرة التخطيط إلى أن الاجتماع يهدف إلى الخروج بإجراءات عملية ووضع حلول ملموسة للموضوعات الفنية والتقنية المرتبطة بمحتوى المشاريع والتدخلات..مؤكدة التزام الوزارة بتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة وتذليل الصعوبات التي تواجه عمل المنظمات، والعمل كمجموعة واحدة متكاملة لتغطية الاحتياجات في مختلف المناطق، وتحسين وصول المساعدات وتحقيق الأثر المنشود.

وأشارت الدكتورة الزوبة إلى وجود منصة رقمية لدى الوزارة لتبادل ومشاركة البيانات مع الشركاء.. متطرقة إلى مشروع النافذة الواحدة الذي تعمل الحكومة على استكمال إجراءاته اللوجستية، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتعزيز كفاءة التنسيق المؤسسي..مؤكدة أهمية توحيد جهود الحكومة والمنظمات الدولية، وإيصال رسالة واضحة وموحدة إلى الشركاء المانحين تعكس حجم الاحتياجات الإنسانية والتنموية في اليمن، وتدعم حشد التمويلات اللازمة لاستدامة التدخلات.

من جانبهم، قدم المدراء القطريون وممثلو المنظمات الدولية، إيضاحًا حول خطط وبرامج منظماتهم في اليمن، والتحديات التي تواجه تنفيذ الأنشطة والمشاريع، وفي مقدمتها فجوة خفض التمويلات..معربين عن تطلعهم إلى تعزيز التنسيق والتواصل المستمر مع الحكومة اليمنية لضمان إيصال المساعدات وتنفيذ المشاريع وفق أولويات واحتياجات القطاعات الوطنية.

وأبدى ممثلو المنظمات استعدادهم لتعزيز تبادل المعلومات والخبرات والتجارب الناجحة بين الجانبين، بما يسهم في تطوير الأداء وتحسين جودة البرامج المنفذة..مؤكدين استمرار دعمهم لليمن..مثمنين الشراكة القائمة مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي باعتبارها الجهة الحكومية المنسقة لجهود العمل الإنساني والتنموي في اليمن.

بين معطفين أبيضين

ثروت جيزاني

ليس من الصعب أن تلمح الفارق بين معطفين أبيضين يؤديان الرسالة ذاتها، لكنهما يعيشان واقعين مختلفين تماما. الأول في مستشفى حكومي، مثقلٌ بالواجبات، محدود الإمكانات، يركض بين عشرات المرضى في نوبة واحدة، بينما الثاني في القطاع الخاص يعمل ضمن منظومة أكثر مرونة، بإمكانات أفضل، ودخل يوازي حجم الجهدَ المبذول. المفارقة هنا لا تتعلق بالكفاءة، ولا بالضمير المهني، بل بالبيئة التي تحيط بكل منهما.

الطبيب والممرض في المرافق الحكومية يشكّلان العمود الفقري للرعاية الصحية المجتمعية. هما خط الدفاع الأول، والملاذ الأخير لمن لا يملك كلفة العلاج الخاص. ومع ذلك، فإن أوضاعهما المعيشية والمهنية لا تعكس حجم هذه المسؤولية. الرواتب غالبا ما تكون محدودة لا تواكب حتى تكاليف الحياة (بحسب هيكل الأجور والمرتبات العام)، ولا تتناسب مع سنوات الدراسة الطويلة، ولا مع ضغط العمل الهائل، ولا حتى مع المخاطر اليومية التي يواجهها كل الكادر الصحي.

في المقابل، يتمتع العاملون في القطاع الخاص ببيئة مختلفة: دخلٌ أعلى، حوافز مرتبطة بالإنتاج، أدوات عمل حديثة، وإدارة تتخذ قراراتها بسرعة. القطاع الخاص يتحرك وفق منطق التطوير والمنافسة، وهو ما يفرض عليه الاستثمار المستمر في التدريب والتقنيات وتحسين جودة الخدمة. فهناك دائما مساحة للاجتهاد، وفرص للنمو المهني، وإمكانية واضحة لربط الأداء بالمكافأة.

أما في المؤسسات الحكومية، فإن الروتين الإداري يشكل أحد أبرز التحديات. الإجراءات طويلة، والقرارات تمر عبر طبقات متعددة من الموافقات، ما يخلق فجوة بين الحاجة الفعلية وبين التنفيذ. جهاز طبي قد يتأخر توريده، أو دورة تدريبية قد تتعطل بسبب معاملة إدارية، أو ترقية مهنية قد تنتظر سنوات، أو مكافآت لا تأخذ طريقها إلى جيب الكادر الطبي إلا بعد فقدانها لمعناها. هذا البطء لا يرهق الكادر الصحي فحسب، بل ينعكس مباشرة على مستوى الخدمة المقدمة للمريض.

ورغم ذلك، فإن المقارنة لا ينبغي أن تتحول إلى جلد للقطاع الحكومي، بل إلى دعوة جادة لإعادة النظر في آليات إدارته. فالقطاع الحكومي يمتلك ما لا يملكه غيره: الانتشار الجغرافي، القدرة على الوصول إلى جميع الفئات، والبنية الأساسية التي يمكن أن تتحول (إذا أحسن استثمارها) إلى منظومة صحية قوية وعادلة.

تطوير الطبابة والتمريض في المرافق الحكومية لا يبدأ فقط بزيادة الرواتب، وإن كانت ضرورة ملحّة لضمان الاستقرار المعيشي (وتمنع تسرب الكفاءات). التطوير الحقيقي يحتاج إلى رؤية متكاملة تشمل تحديث بيئة العمل، ومنح الإدارات المحلية صلاحيات أوسع لاتخاذ القرار، وربط الحوافز بجودة الأداء، وتبسيط الإجراءات التي تعطل العمل اليومي.

كما أن الاستثمار في التدريب المستمر يجب أن يصبح جزءاً أساسياً من ثقافة المؤسسة الطبية الحكومية، لا نشاطاً موسمياً. الطبيب والممرض الحكوميان بحاجة إلى فرص متكافئة للاطلاع على أحدث الممارسات الطبية، واستخدام التقنيات الحديثة، والمشاركة في برامج التأهيل محليا وخارجيا، تماماً كما يحدث في القطاع الخاص. المعرفة ليست اختياراً، بل شرطٌ أساسي لسلامة المريض.

ولا يقل أهمية عن ذلك تطوير الأعمال المساعدة داخل المرافق الصحية، من الإدارة إلى الصيانة والتجهيزات والخدمات اللوجستية. فالمنظومة الصحية تعمل كجسدٍ واحد، وأي خلل في أحد أجزائها ينعكس على الجميع. عندما يجد الكادر الصحي بيئة منظمة، وتجهيزات جاهزة، ونظاماً إدارياً داعماً، فإنه يستطيع أن يركز على مهمته الأساسية: العلاج والرعاية.

إن إنصاف الكادر الصحي الحكومي ليس قضية فئوية، بل قضية مجتمع بأكمله. فاستقرار الطبيب والممرض يعني استقرار الخدمة الصحية، وتحسين ظروف عملهما يعني رفع جودة العلاج، وتقليل الفجوة بين القطاعين يعني بناء نظام صحي أكثر توازناً وعدالة.

حيث أضحى العمل في المؤسسات الطبية الحكومية مرحلة مؤقتة إلى حين اكتساب المعرفة والعلم، بعدها يغادرون إلى المنشآت الطبية الخاصة، الأقل جهدا والأكثر ربحية والأبهى مكانة.

المعطف الأبيض، في النهاية، لا يجب أن يختلف في قيمته باختلاف الجهة التي يُلبس فيها. الرسالة واحدة، والتعب واحد، والإنسان الذي يتلقى الرعاية واحد أيضاً. وما يحتاجه الطبيب والممرض الحكوميان اليوم ليس الشكر العابر، بل سياسات عملية تعيد الاعتبار لدورهما، وتمنحهما ما يستحقانه من دعم مادي ومعنوي، ليستمرا في أداء رسالتهما بثقة وكرامة.

حينها فقط، لن تكون المقارنة بين الحكومي والخاص حديث فجوة ومعاناة، بل حديث تكامل يخدم صحة الإنسان أولاً.

الداخلية تصدر سلسلة تعيينات أمنية في شرطة عدن

عدن / خاص:

أصدرت وزارة الداخلية، مجموعة من القرارات الهامة بشأن التعيينات الجديدة في شرطة العاصمة عدن وأمن المنطقة الحرة، بهدف تعزيز الأداء الأمني وتطوير الهيكل الإداري للشرطة.

ونصت المادة (1) من القرار على تعيين المسؤولين الآتيين في مناصبهم الجديدة:

1. العميد محمد عبده محمد سالم الصبيحي نائباً لمدير عام شرطة العاصمة المؤقتة عدن ومساعداً لشؤون الأمن.
2. العميد جمال فضل عبدالكريم القطيبي مساعداً لمدير عام شرطة العاصمة المؤقتة عدن لشؤون الموارد البشرية والمالية.
3. العميد محمد خالد حيدرة التركي مساعداً لمدير عام شرطة العاصمة المؤقتة عدن للعمليات.
4. العميد جلال ناصر زين الربيعي قائداً لفرع قوات الأمن الخاصة – عدن.
5. العميد حسن محسن صالح العمري مديراً لإدارة البحث الجنائي بشرطة العاصمة المؤقتة عدن.
6. العقيد فؤاد محمد علي أحمد هيثم نائباً لمدير إدارة البحث الجنائي بشرطة العاصمة المؤقتة عدن.
7. المقدم مياس حيدرة علي أحمد الجعدني مديراً لإدارة مكافحة المخدرات بشرطة العاصمة المؤقتة عدن.

كما نصت المادة (2) من القرار على تعيين العميد سليم صالح علي المحثوثي مديرا لأمن المنطقة الحرة.

وأكد القرار في مادته (3) أن جميع التعيينات تبدأ العمل بموجبها من تاريخ صدور القرار، فيما نصت المادة (4) على إلغاء أي قرارات سابقة تتعلق بهذه المناصب.

صدر القرار في ديوان عام وزارة الداخلية بتاريخ 6 رمضان 1447هـ، الموافق 2026م، وتوقيعه من وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم علي حيدان.

وزير الأشغال يدشن دورة متخصصة في برنامج (ArcGIS Pro) بعدن

عدن / خاص:

دشّن وزير الأشغال العامة والطرق المهندس حسين عوض العقربي، أمس دورة تدريبية متخصصة في برنامج ArcGIS Pro، والتي تنظم تحت إشراف صندوق صيانة الطرق والجسور، ضمن برنامج تأهيل القدرات بالشراكة مع البنك لدولي وتنفيذ شركة اتمام.

وخلال التدشين، أكد الوزير العقربي أن الوزارة ماضية في تحديث أدواتها الفنية والإدارية، مشددا على أن الاستثمار في تأهيل الكادر البشري يمثل الحجر الأساس في تطوير قطاع الطرق.

وقال: نحرص على إدخال التقنيات الحديثة في أعمال الوزارة وفي مقدمتها نظم المعلومات الجغرافية، لما لها من دور محوري في تحسين التخطيط ورفع كفاءة صيانة الطرق وإدارة الأصول.. مشيرا إلى أن هذه الدورة تمثل خطوة مهمة نحو بناء منظومة عمل مؤسسية تعتمد على البيانات والتحليل العلمي في اتخاذ القرار.

وأضاف أن الشراكة مع البنك الدولي في مجال بناء القدرات تعكس التوجه نحو إصلاح مؤسسي مستدام، مؤكدًا استمرار الوزارة في تنفيذ برامج تدريبية نوعية تسهم في الارتقاء بمستوى الأداء وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتهدف الدورة إلى تأهيل الكوادر الفنية والإدارية في استخدام برنامج ArcGIS Pro وتوظيفه في أعمال صيانة الطرق بشكل خاص، وفي مختلف مهام الوزارة بشكل عام، بما يسهم في تحسين التخطيط ورفع كفاءة إدارة الأصول والبنية التحتية اعتمادًا على نظم المعلومات الجغرافية.

الوزير اليافعي يتفقد صندوق رعاية وتأهيل المعاقين ويؤكد على أهمية جهود الشباب في استعادة دور عدن الريادي

عدن / خاص :

قام وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، مختار اليافعي، أمس، بزيارة تفقدية إلى صندوق رعاية وتأهيل المعاقين - المركز الرئيس بالعاصمة عدن، للاطلاع على سير العمل، ومستوى الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى التحديات التي تواجه سير العمل، وسبل إيجاد الحلول الكفيلة بمعالجتها.

وهنّأ الوزير اليافعي الحضور بمناسبة حلول الشهر الفضيل، مؤكدًا أهمية الدور الوطني والإنساني الذي يضطلع به الصندوق تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة، باعتبارهم شريحة أساسية في المجتمع، مؤكداً اهتمام الدولة بهذه الفئة، ودعم الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة لهم، بما يضمن دمجهم المجتمعي وتمكينهم من حقوقهم الكاملة. كما دعا إلى مضاعفة الجهود والعمل بروح الفريق الواحد، وتسهيل الخدمات للمستفيدين، وتقديم خدمات أفضل خلال المرحلة المقبلة، حاثًا الجميع على تحديد الأولويات في الخطط والبرامج، ورفع التقارير الدورية والسنوية والتصورات التطويرية بصورة منتظمة، بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي للصندوق والارتقاء بجودة خدماته.

وشدد على أهمية الرقابة على الجمعيات والمؤسسات وتسهيل عملها، وتعزيز التنسيق مع مختلف المؤسسات الحكومية الإسنادية لدعم الصندوق، إلى جانب دعمه لبرامج رقمنة إدارة الحالات بما يسهّل عمل الجمعيات في المحافظات المحررة، ويعزز كفاءة تقديم الخدمات.

وتفقد الوزير مختار اليافعي الإدارات والأقسام المختصة، واطلع على مستوى الخدمات المقدمة وعدد الحالات المستفيدة منها، إلى جانب زيارة مبنى مستشفى المعاقين والدعم النفسي، ومركز العلاج الطبيعي، وأقسام الجراحة والعيادات والصيدليات والمختبرات التابعة له، ومبنى التمديد، المعاد تأهيلهم بتمويل ذاتي من الصندوق.

من جانبها، استعرضت المدير التنفيذي للصندوق الدكتورة نجوى فضل الخطة العامة للصندوق للعام 2026، المتضمنة آليات تحسين الإيرادات، وبرامج تطوير الأداء المؤسسي، مؤكدة أن الإدارة تعمل على توسيع نطاق الخدمات الصحية والاجتماعية، وتطوير آليات العمل بما يسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة في العاصمة عدن والمحافظات المحررة.

وفي سياق آخر، التقى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، مختار اليافعي، أمس في العاصمة عدن، نخبة من نشطاء المجتمع المدني، حيث جرى بحث سبل تكامل الجهود الرسمية والمجتمعية بما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويدعم مسارات البناء والتنمية.

وهنأ الوزير مختار اليافعي الحضور بحلول الشهر الفضيل، مشيدًا بالدور الحيوي الذي يقوم به نشطاء المجتمع المدني في صناعة الوعي المجتمعي وتوجيه الطاقات الشبابية نحو العمل الإيجابي والبنّاء، مؤكدًا أن المرحلة الراهنة تتطلب تكاتف جهود الجميع، وتعزيز دور الشباب لاستعادة عدن لمدنيتها ودورها الريادي.

وشدد الوزير على أهمية تفعيل الأنشطة الشبابية والإعلامية والثقافية والرياضية، بما يحافظ على هوية المجتمع وقيمه وتقاليده، ويسهم في تحصين الشباب من الأفكار الهدّامة، وتعزيز مناعتهم الفكرية والوطنية. كما أكد ضرورة تحويل الأفكار والرؤى والمشاريع إلى مبادرات مجتمعية عملية على أرض الواقع، لتعزيز دور الشباب كشريك حقيقي في البناء والتنمية.

ودعا الوزير اليافعي إلى أهمية تبني الشباب لثقافة الحوار الإيجابي، المبنية على تقبّل الرأي الآخر وتقريب وجهات النظر، ونبذ ثقافة الإقصاء، والعمل على تطوير القدرات الذاتية والمعرفية للشباب، مؤكدًا أن المرحلة الحالية تضع على عاتقهم مسؤوليات كبيرة.

من جانبهم، عبّر الحضور عن شكرهم وتقديرهم للوزير على الجلوس معهم والاستماع إلى آرائهم، مستعرضين أبرز التحديات التي تواجه أنشطتهم المجتمعية، ومؤكدين تطلعهم إلى دعم الوزارة بما يمكّنهم من أداء دورهم المجتمعي والوطني بكفاءة، وقدموا عرضًا موجزًا حول أبرز الأنشطة والمبادرات التي ينفذونها في المجالات الشبابية والمجتمعية.

وزير الثقافة والسياحة يستعرض مع السفيرة الفرنسية مجالات التعاون في قطاعات المتاحف والآثار

عدن / سبأ :

بحث وزير الثقافة والسياحة المهندس مطيع دماج، مع سفيرة الجمهورية الفرنسية لدى اليمن، كاترين كورم كامون، مجالات التعاون المشترك بين البلدين في قطاعات الثقافة والسياحة.

وناقش اللقاء، الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي، الدعم الذي تقدمه فرنسا لقطاع المتاحف والآثار والمدن التاريخية والسينما، وسبل تعزيزه بما يسهم في حماية الموروث الثقافي وتنشيط الحركة السياحية.

واستعرض الوزير دماج رؤية الوزارة وخططها للفترة المقبلة، وفرص التعاون المتاحة، والدعم المطلوب لتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية، مؤكداً توجه الحكومة لإيلاء قطاعي الثقافة والسياحة اهتماماً خاصاً باعتبارهما رافداً مهماً لتعزيز الهوية الوطنية ودعم التنمية المستدامة.

من جانبها، أكدت السفيرة الفرنسية حرص بلادها على استمرار دعمها لليمن في المجالات الثقافية، وتعزيز الشراكة الثنائية بما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين.

أرقام مكاتب مؤسسة 14 أكتوبر في المحافظات:

مكتب م : لحج	777116836
مكتب م : الضالع	772783505
مكتب م : شبوة	777193244
مكتب م : سيئون	780003768
مكتب م : المكلا	772293887
مكتب م : المهرة	770755123
مكتب م : تعز	770292070
مكتب م : المخا	783944639

بريد الصحيفة: 14october1968@gmail.com

14 OCTOBER 14 أكتوبر يومية - سياسية - عامة

تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - العاصمة عدن

نائب رئيس مجلس الادارة - نائب رئيس التحرير
الحامد عوض الحامد

مدير التحرير
زكريا السعدي

نائب مدير التحرير
مروان صالح الجنزير

سكرتير التحرير
محمود غلام

مدير الاخراج
محمد أنور الصوفي